السودان : قواتنا باقية ضمن تحالف دعم الشرعية باليمن

المجلس العسكري يقرر تعطيل الدراسة بالمدارس حتى إشعار آخر

الخرطوم – «وكالات» : نفى رئيس المجلس العسكري الانتقالي في السودان، الفريق أول ركن عبد الفتاح البرهان، أن يكون هناك سحب للقوات المسلحة السودانية من اليمن، مؤكداً أن قوات بلاده باقية ضمن تحالف دعم الشرعية.

وفي تصريحات لتلفزيون «الشروق» السوداني أمس الأول الثلاثاء، كشف البرهان أن هناك اختراقات للقوات المسلحة السودانية، رافضاً فكرة أن تتحول البلاد إلى ساحة للاعتراك السياسي.

كما شدد على أن الأحداث التي تشهدها البلاد حالياً يجب أن تدفع الناس للإسراع والاتفاق والنظر لحال الشعب السوداني والضائقة المعيشية، حيث أن التمسك بأي حادث سيكون له جوانب سلبية على مستقبل البلاد.

وأشار إلى أن الحكومة المقبلة يجب أن تكون حكومة كفاءات وطنية، حتى لا تنغمس الأحزاب في العمل السياسي.

من جهة أخرى وجه الأمين العام لديوان الحكم الاتحادي بالسودان «صديق جمعة باب الخير»، ولاة الولايات المكلفين، بتعطيل الدراسة بكل المراحل التعليمية (ثانوي، أساس ورياض أطفال) ابتداء من الأربعاء ولحين اشعار آخر، وذلك حسب توجيه المجلس العسكري الانتقالي، بحسب وكالة الأنباء السودانية (سانا).

رئيس المجلس العسكري الانتقالي في السودان عبدالفتاح البرهان

وجاء تعطيل الدراسية في أعقاب حادثة دموية وقعت في مدينة الأبيض عاصمة ولاية شمال كردفان خلال تظاهرات احتجاجية أمس الإثنين.

وقتل 5 أشخاص، من بينهم 4 طلاب، بطلق ناري خلال مشاركتهم في تظاهرات احتجاجية وسط المدينة.

وقام وفد من المجلس العسكري بزيارة إلى ولاية شمال كردفان، وقف خلالها على الأوضاع، بينما قام وفد من قوى الحرية والتغيير بزيارة مماثلة إلى الأبيض.

من ناحية أخرى سمحت السلطات السودانية الثلاثاء لرئيس البلاد السابق عمر البشير، الذي عزل من منصبه وألقي القبض عليه في 11 أبريل الماضي، بالخروج من السجن لحضور جنازة والدته في مدينة أم درمان، وفقاً لما صرح به لوكالة (إفي) مصدر من العائلة.

وقال خالد الطاهر ابن شقيقة البشير، إن الرئيس السابق وشقيقه عبد الله تلقيا التعازي في وفاة هادية محمد الزين بمنزل الأسرة في منطقة الخرطوم الشمالية الواقعة شمالي العاصمة في ظل «انتشار مكثف لأجهزة الأمن».

بالمثل، شهد المنزل إقامة صلاة الجنازة على الراحلة، قبل أن يقتاد الشقيقان مجدداً إلى السجن.

كما أضاف الطاهر أن السلطات الجديدة أرسلت اللواء محمد حمدان دقلو (حمدتي) ممثلاً عنها، وهو الذي يشغل منصب نائب رئيس المجلس العسكري الحاكم في البلاد منذ إقالة البشير.

إيران: مستعدون للحوار إذا كانت السعودية مستعدة أيضاً

وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف

طهران – «وكالات» : نقلت وكالة الأنباء والتلفزيون الإيرانية، عن وزير الخارجية محمد جواد ظريف، قوله أمس الأربعاء، إن بلاده مستعدة للحوار إذا كانت السعودية مستعدة أيضاً.

وأضاف ظريف «إذا كانت السعودية مستعدة للحوار، فإننا مستعدون دوماً للحوار مع جيراننا».

وتابع «لم نغلق الباب قط أمام الحوار مع جيراننا، ولن نغلق أبداً الباب أمامهم».

وأشار ظريف إلى أن بلاده لا تعادي الشعب الأمريكي، لكن تعارض سياسة حكومته.

المسماري : نتمهل في دخول طرابلس حفاظاً على أرواح المدنيين

طرابلس – «وكالات» : قال المتحدث باسم الجيش الليبي، أحمد المسماري، إن قوات الجيش تتقدم في معركة طرابلس، إلا أنها تتمهل في اقتحام العاصمة حفاظاً على أرواح المدنيين.

وأضاف المسماري في تصريحات صحافية، «استهدفنا مراكز في مطار معيتيقة للطائرات المسيرة، وغرف التحكم الخاصة بها، ونتمهل في اقتحام العاصمة حفاظاً على أرواح المدنيين»، حسبما أورد موقع «بوابة أفريقيا» الإخباري، أمس الأربعاء.

وكان القائد العام للجيش الوطني الليبي، المشير خليفة حفتر، أجرى الثلاثاء سلسلة لقاءات بالضباط الميدانيين من قادة معارك تحرير طرابلس، لوضع اللمسات الأخيرة على عملية الاقتحام الشامل لمعاقل الميليشيات الإرهابية وتعزيز محاور القتال.

مظاهرة لبنانية فلسطينية في صيدا للمطالبة بإلغاء قرارات وزير العمل ضد اللاجئين

مسيرة جماهيرية لبنانية فلسطينية في صيدا

بيروت – «وكالات» : انطلقت مظاهرة لبنانية فلسطينية مشتركة في مدينة صيدا جنوب لبنان مساء الثلاثاء بدعوة من لجنة المتابعة المنبثقة عن اللقاء السياسي الشعبي اللبناني الفلسطيني في صيدا، للمطالبة بإلغاء قرارات وزارة العمل اللبنانية بحق اللاجئين الفلسطينيين.

وانطلقت المظاهرة من ساحة الشهداء حتى ساحة النجمة في مدينة صيدا، للمطالبة برفع الظلم والتضييق عن الفلسطينيين وإعطائهم الحقوق الإنسانية والاجتماعية والمدنية المشروعة وإلغاء قرارات وزارة العمل اللبنانية بحق اللاجئين الفلسطينيين.

وحمل المتظاهرون الأعلام الفلسطينية واللبنانية.

ويذكر أن وزارة العمل اللبنانية كانت قد أطلقت خطة لمكافحة العمالة غير الشرعية وأعطت مهلة شهر للمخالفين لتسوية أوضاعهم تبدأ في 10 يونيو. وتطالب الوزارة جميع العاملين الأجانب بالحصول على إجازات عمل.

وانطلقت في 10 يوليو الحالي حملات التفتيش من قبل وزارة العمل بالتعاون مع مفتشي الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وبموآزرة من قوى الأمن الداخلي بعد انتهاء مهلة الشهر التي أعلنت عنها الوزارة كفترة سماح لتسوية الأوضاع خلال إطلاق خطة مكافحة اليد العاملة الأجنبية غير الشرعية.

وشملت هذه الحملة إغلاق المحال التي تشغل عمالاً أجانب، من بينهم فلسطينيون بشكل غير قانوني، وتنظيم محاضر ضبط بالشركات التي تشغل العمال الأجانب من دون إجازات عمل لهم.

وشهد عدد من المخيمات الفلسطينية في لبنان منذ انطلاق تطبيق خطة وزارة العمل احتجاجات على قرارات وزارة العمل.

ويعتبر وزير العمل كميل أبو سليمان أن خطة وزارة العمل لمكافحة اليد العاملة الأجنبية غير الشرعية لا تستهدف الفلسطينيين، وإن إعفاء الفلسطينيين من إجازات العمل يحتاج إلى تعديل القانون، مؤكداً الاستمرار في تطبيق القانون على الجميع.

ومن جهة ثانية، عرض وفد من المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج برئاسة نائب الأمين العام للمؤتمر هشام أبو محفوظ مع رئيس الحكومة سعد الحريري في السراي الحكومي بعد ظهر اليوم موضوع إجازات العمل للفلسطينيين.

واستقبل الرئيس الحريري بعد ظهر اليوم في السراي الحكومي وفداً من المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج برئاسة أبو محفوظ في حضور رئيس لجنة الحوار اللبناني–الفلسطيني الدكتور حسن منيمنة، بحسب بيان صادر عن المكتب الإعلامي للرئيس الحريري.

وقال أبو محفوظ بعد اللقاء: «عرضنا مع الرئيس الحريري موضوع إجازات العمل للفلسطينيين، وقدمنا له شكرنا واحترامنا وتقديرنا على دوره في المجلس النيابي وموقفه الذي أعلنه من أن القرار في الموضوع يعود إلى مجلس الوزراء، وبذلك يكون قد تم نزع الفتيل وأصبح الملف لدى الجهة المعنية».

وأضاف: «عرضنا له أيضاً نتائج الاجتماع الذي عقدناه مع رئيسة كتلة المستقبل النيابية النائبة بهية الحريري التي تلعب دوراً كبيراً بالنسبة للقضايا الفلسطينية، ونحن نتمنى بأن لا تطول التحركات داخل المخيمات، وذلك من خلال إيجاد حلول تحفظ كرامة الفلسطينيين مع المحافظة على حقوقهم المدنية، وتبعد عنهم القرار الذي يحولهم من لاجئ إلى وافد أجنبي».

وأشار إلى أن «لبنان يحتضن الفلسطيني كلاجئ بكل وثائق الهوية التي يحملها. وقد أكد لنا الرئيس الحريري على ذلك، خصوصاً أن الموضوع هو على طاولة البحث للخروج بحل له».

وأمل أبو محفوظ «خيراً بالحوار الجاري مع الدكتور منيمنة الذي يلعب دوراً كبيراً على صعيد الحوار اللبناني الفلسطيني».

ثلاثا أعضاء مجلس الأمن يطالبون بالتحقيق في هجمات على مستشفيات بسوريا

«وكالات» : قال دبلوماسيون إن ثلاثي أعضاء مجلس الأمن الدولي بما في ذلك الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا طلبوا الثلاثاء من الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش التحقيق في تعرض منشآت طبية تدعمها الأمم المتحدة في شمال غرب سوريا لهجمات.

وبدأت القوات الحكومية السورية التي تدعمها روسيا هجوماً قبل ثلاثة أشهر على آخر معاقل مقاتلي المعارضة والذي تقول الأمم المتحدة إنه أسفر عن سقوط ما لا يقل عن 450 قتيلاً من المدنيين وتشريد أكثر من 440 ألف شخص.

ويواجه مجلس الأمن الدولي طريقاً مسدوداً بشأن سوريا بسبب حماية روسيا والصين حكومة الرئيس بشار الأسد من أي إجراء خلال الحرب الدائرة منذ ثماني سنوات.

وسلمت بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة وألمانيا وبلجيكا وبيرو وبولندا والكويت وجمهورية الدومنيكان وإندونيسيا التماساً دبلوماسياً رسمياً لغوتيريش بشأن عدم إجراء تحقيق في الهجمات التي تتعرض لها المرافق التي تدعمها الأمم المتحدة.

وقالت هذه الدول لغوتيريش وفقاً للالتماس المتفق عليه والذي اطلعت رويترز عليه «تعرض ما لا يقل عن أربع عشرة منشأة مدعومة من الأمم المتحدة ... لأضرار أو دمرت في شمال غرب سوريا منذ نهاية أبريل.

«ولذا نطلب منك بكل احترام أن تدرس فتح تحقيق داخلي بالأمم المتحدة في الهجمات التي الحقت أضراراً أو دمرت مرافق تدعمها الأمم المتحدة في شمال غرب سوريا ورفع تقرير بشكل فوري».

وأضافت أن الأمين العام السابق للأمم المتحدة بان كي مون استخدم في عام 2016 سلطاته لإجراء تحقيق في هجوم على قافلة إنسانية للهلال الأحمر العربي السوري في حلب.

وأكد فرحان حق المتحدث باسم غوتيريش أن ممثلي عشرة أعضاء بالمجلس التقوا مع الأمين العام. وقال «سندرس طلبهم».

وبرغم أن الأمم المتحدة أبلغت أطراف الصراع بمواقع المنشآت الإنسانية فقد أبلغ مارك لوكوك مسؤول المساعدات بالمنظمة الدولية مجلس الأمن بأن عشرات المنشآت الطبية تعرضت لهجمات منذ أبريل.

وقال لوكوك للصحفيين الثلاثاء بعدما قدم إفادة للمجلس للمرة السابعة منذ بدء هجوم الحكومة السورية «هل استخدمت تلك المعلومات وفق الغرض المقصود منها، وهو حماية المنشآت... أم أنها تُستخدم لاستهداف المنشآت؟».

ودعا أعضاء مجلس الأمن العشرة غوتيريش إلى التحقيق في سبب إخفاق ما تسمى آلية عدم الاشتباك في ردع الهجمات.

وتقول روسيا وسوريا إن قواتهما لا تستهدف المدنيين أو البنية التحتية المدنية وشككتا في المصادر التي تستخدمها الأمم المتحدة للتحقق من الهجمات على المراكز الصحية.

وقال سفير سوريا لدى الأمم المتحدة بشار الجعفري في رسالة في 16 من يوليو (تموز) إلى غوتيريش ومجلس الأمن إن نحو 119 مستشفى ومركزاً للرعاية الصحية خرج من الخدمة منذ أن سيطرت عليها الجماعات «الإرهابية» ولم تعد تخدم الغرض الأساسي منها ولا يمكن اعتبارها مستشفيات أو مراكز للرعاية الصحية أو حتى أشياء مدنية بموجب القانون الإنساني.

وتوجد في شمال غرب سوريا عدد من الجماعات المسلحة. وأقوى تلك الجماعات هيئة تحرير الشام التي كانت تعرف في السابق بجبهة النصرة والتي كانت تابعة لتنظيم القاعدة حتى عام 2016.

وأبلغت كارين بيرس سفيرة بريطانيا لدى الأمم المتحدة مجلس الأمن الثلاثاء بأن خطاب الجعفري اعتراف بهجمات الحكومة السورية على المستشفيات.

وقالت «تلك جريمة حرب وتستحق أعمق تحقيق حتى يتسنى القصاص من تلك الوحدات المسؤولة، وهؤلاء القادة العسكريين المسؤولين والسياسيين الذين يعطونهم التعليمات».

طفلة مصابة تنتظر المساعدة الطبية في سوريا

العراق: الكشف عن اختلاس ملايين الدولارات من أموال النازحين

بغداد – «وكالات» : كشفت هيئة النزاهة العراقية عن عملية اختلاس 11.3 مليار دينار (9.4 مليون دولار) من أموال مخصصة للنازحين في محافظة نينوى، التي نزح منها أكثر من 1.5 مليون شخص بسبب الحرب على داعش.

وذكر بيان للهيئة، الثلاثاء، أنه «تم ضبط المستندات والصكوك التي تتضمن كيفية صرف المبلغ في ديوان محافظة نينوى، بقسمي الحسابات والموازنة وهندسة الإدارة المحلية»، وفقاً لقناة «السومرية» العراقية.

وأضاف البيان أن «تلك المبالغ مخصصة من قبل وزارة الهجرة والمهجرين كسلفة للمحافظة لإغاثة وإيواء النازحين، من خلال تجهيز المواد وتنفيذ الأعمال لدائرة الصحة في نينوى».

ووفقاً للبيان، فإن هذه الأموال «كان يجب أن تصرف على تأهيل مستشفيين في المنطقة، لكن محافظ نينوى المقال، نوفل العاكوب، قام بسحبها وإيداعها في إقليم كردستان العراق».

وأشارت هيئة النزاهة العراقية إلى «ضبط وصولات صادرة عن المقاولين المنفذين للمشاريع، تشير لتسلمهم مبالغ من المحافظة دون أي أعمال تأهيل للمنشآت المعنية».

وتابعت الهيئة أنه «تم ضبط سند قيد اليومية المتضمن إيداع المبلغ المذكور وجذاذة إيداع الصكوك الصادرة عن (مصرف الرافدين) فرع بغداد، إضافة إلى صور طبقاً للأصل عن كل من الحساب الجاري بموجب الصك الصادر عن وزارة الهجرة والمهجرين، وسندي صرف بقيمة المبلغ، ونسخ مصورة من أوليات الصرف الخاصة بالمبلغ المذكور لتأهيل مستشفيي السلام التعليمي والحروق في الموصل».

وبينت الهيئة أن التحقيقات التي قام بها الفريق أدت إلى الكشف عن أن المبلغ سحب كاملاً، ولم يتم إيداعه في حساب مصرفي خاص بالمحافظة، وإنما أودع في إقليم كردستان، حيث تم اختيار المقاولين المنفذين لتأهيل المستشفيين من قبل محافظ نينوى السابق.

وتابعت بالقول: إنه «جرى تسلم المبالغ الخاصة بها عن طريقه المحافظ السابق، وتأييد ذلك بنسخة من وصل يؤكد تسلم المبالغ في أربيل، فضلاً عن ضبط 23 وصلاً صادراً عن المقاولين المنفذين للمشاريع تشير لتسلمهم مبالغ من المحافظة دون وجود وصولات قبض تؤيد ذلك».

ويذكر أن هيئة النزاهة أعلنت، في حزيران 2018، عن الكشف عن اختلاس ستة مليارات دينار من أموال إعادة تأهيل أبنية محافظة نينوى.